



قسم الإدارة العامة

مقترح
الخطة البحثية للقسم
(2024-2023/2021-2020)

إعداد *

أ.م.د. إيمان كرم أ.م.د. خالد بركات أ.د. عطية حسين أفندي

*قرار مجلس القسم بجلسته في 2020/9/2م

مقترح
الخطة البحثية لقسم الإدارة العامة
(2024-2023/2021-2020)

* تصدير

لا يستطيع المجتمع أن يحقق أهداف التنمية ويواجه متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة والخبرة، والطريق إلى ذلك هو العلم والتعليم والبحث العلمي.

وليس هناك جدال في أن الجامعة تمثل واحدة من أهم مؤسسات صناعة العلم ومن أهم منظمات نشره وتوصيله إلى جميع المواطنين، فضلاً عن الأبحاث التي تسهم بها في مجال التحسين والتطوير في مختلف الميادين.

ومن ثم فإن الجهد الأصيل للجامعة لا بد وأن يكون موجهاً نحو إعداد الإنسان وتهيئته لتحمل مسؤولياته الآتية والمستقبلية نحو نفسه ومجتمعه، وذلك بتزويده بالمهارات العلمية والأساسية اللازمة لمواجهة مطالب المجتمع في الإنتاج والخدمات، ولعل أهم أحد المداخل في هذه السبيل هو تطوير أساليب البحث العلمي وتحديث موضوعاته وتحقيق ارتباطها أكثر بقضايا المجتمع.

فإذا ما خصصنا الحديث عن قسمنا العزيز نجد أنه قد روعي منذ تأسيسه أن يكون قسماً للدراسات العليا يضم بين جنباته بالإضافة إلى التخصصات الرئيسة في الكلية وهي تخصصات الاقتصاد، الإحصاء، العلوم السياسية، تخصصات من فروع أخرى مثل القانون، الاجتماع، إدارة الأعمال، علم النفس، الهندسة، وغيرها، باعتبار حقل الإدارة العامة حقلاً بينياً.

ومن ثم تتحدد رؤية القسم في ضرورة الحفاظ على مستوى متميز من الخريجين في مجالات البحث العلمي يمكنهم العمل كخبراء وأعضاء هيئة تدريس في المؤسسات الإدارية والتعليمية، كما يمكنهم المساهمة في مجالات التنمية والتحديث الإداري ومعالجة مشاكل العمل الإداري، إنطلاقاً من الدراسة والتحليل والبحث على المستويين النظري والتطبيقي.

أما رسالة القسم فمقتضاها السعي إلى تحقيق الارتقاء بحقل الإدارة العامة كأحد الحقول المعرفية ليس من الناحية الأكاديمية فحسب بل يتخطاها إلى العمل على تطوير الممارسات واساليب العمل الإداري في أجهزة الدولة المختلفة وذلك من خلال تأكيده دائماً على أهمية الربط بين الجوانب النظرية الأكاديمية والابعاد التطبيقية العملية لتلك الجوانب.

في هذا السياق تواتر القسم على إعداد خطة بحثية كل ثلاث سنوات وتطويرها باستمرار

استجابة للتطورات والمستجدات ويطرحها على طلابه وباحثيه متضمنة موضوعات بحثية مقترحة تستجيب لما تقدم ذكره على شكل إرشادى تساعد على اختيار موضوعات رسائلهم وأطروحاتهم بما يتلاءم مع الاحتياجات العلمية للقسم ويتوافق مع المستجدات فى حقل الإدارة العامة وفى الواقع الفعلى فى الوطن.

واستمراراً لهذا النهج نقدم هذه الخطة البحثية للأعوام (2020-2021/2023-2024) وتتضمن ما يلى:

أولاً: الإطار الذى يحكم التوجه العام للخطة

ثانياً: مدخلات الخطة: المصادر – المنطق الحاكم

ثالثاً: المخرجات : مجالات مستحدثة- موضوعات متخصصة

رابعاً: مهارة الكتابة

خامساً: ملاحظات لازمة

الختام

أولاً: الخلفية

تُعد الجامعات من أهم مراكز ومصادر تحديث المجتمع وتعزيز قيم العلم ونشر ثقافة البحث العلمى.

وتتمثل مساهمات الجامعات فى دعم البحوث العلمية فى ثلاث مهام رئيسية:

- 1- تنمية الكوادر البشرية الوطنية وتعزيز قدراتها البحثية والتكنولوجية للتفاعل مع معطيات عصر العلم والمعرفة من خلال تعليم وتدريب الأجيال الجديدة فى مجال العلوم الحديثة وغرس قيم وثقافة البحث والتطوير فى عقول الشباب
- 2- تطوير البحوث العلمية فى مجال العلوم الأساسية والتطبيقية وإستخدامها فى دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحل المشكلات القومية من خلال المشروعات البحثية والرسائل والأطروحات العلمية التى تتم فى إطار الأنشطة والبرامج الجامعية
- 3- توفير مصدر مستقل للمعلومات حول الموضوعات العلمية والتكنولوجية والقضايا ذات الطابع القومى مثل الصحة والبيئة والتنمية الزراعية والصناعية وباقى الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يثرى العملية البحثية ويساهم فى الارتقاء بالقدرات العلمية وفى ظل ما تشهده الألفية من تنامى لأهمية العلم والتكنولوجيا كأحد العناصر المهمة المؤثرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفى الانتقال إلى "الاقتصاد المعرفى" بالارتكاز على ثورة الاتصالات والمعلومات، تعاظم الدور البحثى للجامعات من خلال الآليات التالية:
 - (1) التنوع غير المسبوق فى مؤسسات التعليم وهياكلها الأكاديمية والإدارية، وظهور منتجون جدد للخدمات التعليمية، وتزايد الحراك الأكاديمى للطلاب وأعضاء هيئات التدريس وتطور أساليب تعليمية أكثر حداثة وتقنية.
 - (2) تبنى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لإستراتيجية تدويل التعليم العالى والبحث العلمى، واعتبار عملية التدويل أحد المعايير الأساسية لتقييم الأداء الجامعى.
 - (3) إعطاء أولوية للمشكلات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن التصدى لهذه المشكلات سيترتب عليه إيجاد حلول لمشكلات أخرى
 - (4) إعطاء الأهمية لمشكلات الإصلاح الإدارى بشكل عام
 - (5) التسلسل المنطقى لأولويات البحث العلمى
 - (6) التوافق مع الخطط الإستراتيجية للدولة
 - (7) الإمكانية العلمية والواقعية للتصدى للمشكلات أو البحث فيها
 - (8) مراعاة نقاط التميز لجامعة القاهرة، من حيث عدد الأساتذة والعلماء والطلاب فى المجال البحثى

والتجهيزات المعملية والأجهزة ومتطلبات البحوث والرسائل والأطروحات العلمية في المجال (9) خدمة المجال البحثي لقطاع كبير من المجتمع، حيث أن المجالات البحثية الرئيسة تستوعب معظم القضايا البحثية في هذا القطاع

.. في نفس السياق نُذكر باحثينا بما نعرفه جميعاً عن التفكير العلمي، البحث العلمي مصادر البحوث في مجالنا وهو حقل الإدارة العامة.

*التفكير العلمي

يعرف مفكرنا الكبير الراحل د. فؤاد زكريا التفكير العلمي بقوله "هو ذلك النوع من الفكر المنظم الذي يمكن أن نستخدمه في شئون حياتنا اليومية أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية المعتادة أو في علاقتنا مع الناس ومع العالم المحيط بنا. ذلك أن في كل لحظة من لحظات حياتنا الواعية يستمر تفكيرنا بدون انقطاع، لكن نوع التفكير الذي نسميه علمياً لا يمثل قدراً ضئيلاً من هذا التفكير الذي يعمل دون توقف، ذلك أن عقوانا في جزء كبير من نشاطها لا تعمل بطريقة منهجية منظمة وإنما تسير بطريقة أقرب إلى التلقائية والعفوية.

التفكير العلمي لا يعني حشد المعلومات العلمية ولا معرفة طريقة البحث في مجال معين من مجالات العلم فحسب وإنما هو طريقة في النظر إلى الأمور تعتمد أساساً على العقل والبرهان المقترن بالتجربة أو بالادلة.

ويجمل الكتاب أبرز سمات " التفكير العلمي " في خمس أولها التراكمية وثانيها التنظيم وثالثها البحث عن الأسباب ورابعها الشمولية وخامسها وآخرها الدقة واليقين.

** أما عن البحث العلمي فتعرف معاجم اللغة (البحث) بأنه طلب الشيء بعيد المنال " والسؤال عن الغائب " و"التنقيب عن المتخفي أو الكامن و "الغوص وراء المستكين" وأن البحث كمصدر لبحث يعني (فتش- تقصى- تحرى- غاص- تعمق- تحقق....

واصطلاحاً (البحث) هو التقصى المنظم عن الحقيقة، السعى المرتب نحو زيادة وتنمية المعرفة، إنه عملية فحص دقيقة للكشف عن معلومات أو علاقات جديدة ولزيادة المعرفة المتاحة للناس أو التحقق منها.

وكلمة "علمي""تعني اتباع قواعد محددة وإجراءات منظمة معروفة في إعداد البحث .

إذن البحث العلمي نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق معتمداً على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة أو المفسرة.

بمعنى آخر يهدف البحث العلمى بصورة عامة إلى الوصول إلى إجابات محددة للتساؤلات المعتادة حول ظاهرة معينة أو خلاص أو مشكلة بذاتها تؤرق الإنسان وتحيره، من خلال خطوات حددتها المراجع والمصادر المختلفة فى مناهج البحث.

أما عن مصادر البحث فى الإدارة العامة فالمعلومات الأولية نجدها فى الكتب - المطبوعات الرسمية- المطبوعات الإحصائية- الدوريات العلمية - التقارير- الدراسات والبحوث- وقائع المؤتمرات - الرسائل والأطروحات العلمية، والوثائق الإدارية.

وفيما يتصل بالمصادر المرجعية للمعلومات فى الإدارة يمكن إجمالها فى الأدلة المتنوعة للمصادر الببليوجرافيات والفهارس، ثم مراجع الإنتاج العلمى فى الإدارة التى يؤلفها الأساتذة والخبراء المتخصصون وهناك أيضاً الكشافات والمستخلصات ونشرات الإحاطة الجارية وأخيراً قواعد البيانات، ثم نجد قواميس المصطلحات، الرسومات، وكتب الحقائق أو ال Hand Books.

ثانياً: مدخلات الخطة

نعرض هنا لمدخلات إعداد هذه الخطة البحثية والتي يمكن تجسيدها في بندين أولهما مصادر الموضوعات المقترحة وثانيهما المنطق الحاكم في اختيار هذه الموضوعات

{1} المصادر

يمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر مباشرة وأخرى غير مباشرة ونقصد بغير المباشرة ابتداءً عوائد مناقشات الزميلات والزملاء أعضاء هيئة التدريس بالقسم في مناسبات علمية مختلفة، أعمال سيمينار الرسائل والأطروحات العلمية، مناقشات بعض رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ، تفاعل الزملاء أعضاء لجنة السيمينار، مناقشات أعضاء لجنة إعداد هذه الخطة أنفسهم، الملاحظات التي تبدى في أحيان كثيرة خلال مداولات اجتماعات مجلس القسم وما شاكل ذلك

أما المصادر المباشرة لاختيار واقتراح الموضوعات البحثية فمنها ما هو مستمر كما جاء بالخطط السابقة ومنها ما هو مستحدث وهي:

{2} الفجوة الأكاديمية بالقسم، والتي ظهرت في أعمال الزميلات والزملاء المقدمة إلى فعاليات القسم المختلفة

{3} الخطط البحثية السابقة للقسم

{4} الخطة الإستراتيجية للقسم

{5} خطط جامعة القاهرة للبحث العلمي في قطاع العلوم الاجتماعية

{6} أعمال المؤتمرات العلمية للقسم

{6} المستجدات فيما يتعلق بالمجالات المتنوعة مثل المشروعات القومية- مدن المعرفة الجامعات الأهلية الجديدة- الذكاء الاصطناعي، وغيرها، والتطورات بصفة عامة على المستويين الوطنى والعالمى

{2} المنطق الحاكم

يمثل حقل الإدارة العامة وضعاً فريداً ومتميزاً بين حقول العلوم الاجتماعية، فهو من ناحية يتسم بطبيعته البينية بشكل قاطع إذ يستفيد من ويفيد الحقول الاجتماعية الأخرى، ولا يستطيع أن يقيم منهاجية مستقلاً عن هذه الحقول مما يجعل له هوية متميزة وفريدة من حيث أنها هوية ناضجة تأخذ من مناهج عديدة وتصب في ميادين متنوعة.

ومن ناحية ثانية يتميز هذا الحقل كذلك بأنه يتأثر بشكل كبير وسريع بالتطورات السياسية

والاقتصادية والثقافية (والآن الصحية) ومن هنا جاءت مسحة الجانب التطبيقي بحيث يتبنى التوجهات العملية من حيث كفاءة التشغيل وفاعلية الاستجابة للمتغيرات البيئية، وإن كان ذلك لا ينفي - بطبيعة الحال- وجود مبادئ وأطر فكرية تكون مؤسسة على تحليل للواقع مستهدفة تحسينه، ومن هنا جاءت الطبيعة الغالبة على أبحاث الإدارة العامة للمزج بين الناحيتين النظرية والعملية.

2- يرتبط بما تقدم فكرة مهمة مقتضاها أنه رغم الاعتراف لكل حقل معرفي بالتفرد والخصوصية فإن الفكر المعرفي ما فتىء يقر بالمنطق التاريخي لهذه الحقول المعرفية والمستند إلى مبدأ وحدة المعرفة أو تكامل العلوم وإن بقدر محدود.

3- أن تعكس الخطة المستجدات الطارئة في مجال السياسات العامة للدولة من صنع وتحليل وتقييم.
4- ضرورة إعداد الخطة العلمية للقسم وتطويرها دائما في ضوء الأهمية العملية للوطن، وما يحدث في العالم، وماسبق أن تمت دراسته لتفادي التكرار غير المجدى، وبطبيعة الحال لا ننسى الأهمية الأكاديمية أو العلمية للبحوث المقترحة.

5- أخيرا نتذكر هنا تأكيد أستاذنا الراحل - مؤسس قسم الإدارة العامة- الأستاذ الدكتور أحمد رشيد للطبيعة البيئية لحقل الإدارة العامة مع احتفاظة بالاستقلال والطبيعة الخاصة وبالذات ما ذهب اليه أستاذنا من أن هذا الحقل (قسمنا) لا يمثل مجموعة من النساك أو الرهبان الذين يتكلمون لغة واحدة ويقومون بطقوس مكررة في معبد، فهو حقل منفتح على روافد حقول عديدة ينهل منها ويفيد.

ثالثاً: المخرجات

بعد استعراض مختصر يناسب المقام للخلفية التي تعد بمثابة السياق التي تعمل الخطة خلاله، وبعض الإحالة إلى مسائل التفكير العلمي وابلحث العلمي ومصادر الحصول على موضوعات للبحث في مجال الإدارة العامة، ثم تحديد المصادر التي تستند إليها الخطة والمنطق الحاكم في اقتراح الموضوعات، يجى الآن دور طرح مخرجات الخطة أو الموضوعات المقترحة للاختيار للتسجيل لرسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه.

وأخذاً في الاعتبار التطورات والمستجدات على الساحتين الداخلية والخارجية واستمرار شرعية التسجيل في عديد من الموضوعات التي سبق أن طرحت في الخطة البحثية السابقة للقسم، يمكن طرح المقترحات تحت عناوين أولهما عن المجالات المستحدثة وثانيهما عن الموضوعات المتخصصة.

(1) المجالات المستحدثة

• الأبعاد الإدارية في إستراتيجية مصر 2030م

في إطار السعي نحو تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030م، قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (وقتها) بترجمة هذه الاستراتيجية إلى عدد من البرامج والمشروعات من خلال خطة متكاملة للإصلاح الإداري تهدف إلى الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعال يطبق معايير الحوكمة ويخضع للمساءلة ويحسن إدارة موارده البشرية والمادية، ويعلي من رضا المواطنين ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة. ولقد ركزت هذه الخطة على المحاور الخمسة التالية:

المحور الأول: الإصلاح التشريعي

يهدف هذا المحور إلى تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة، ووضع إطار قانوني لأعمال الإدارة العامة يتسم بالانضباط ويحقق المرونة في ذات الوقت. وفي هذا السياق، تظهر أهمية دراسة وبحث عدد من الموضوعات المقترحة، منها:

✍ تطوير وتحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري

✍ نظام ومعايير تقييم الأثر التشريعي

✍ تطوير المنظومة التشريعية المنظمة لمناخ الأعمال

✍ نظم وضوابط التعاقد الوظيفي

المحور الثاني: التطوير المؤسسي

يسعى هذا المحور إلى تأسيس جهاز إداري كفء وخدمة مدنية فعالة، ووضع هياكل إدارية تنظيمية حديثة، وتحسين بيئة العمل وتنمية مهارات الموارد البشرية. وفي هذا السياق يمكن اقتراح دراسة وبحث عدد من الموضوعات، منها:

✍ المداخل والاتجاهات الحديثة لرفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري

✍ التقسيمات التنظيمية المستحدثة (الموارد البشرية، التخطيط الإستراتيجي والسياسات،

المتابعة والتقييم، المراجعة الداخلية، الدعم التشريعي، نظم المعلومات والتحول الرقمي)

وانعكاساتها على الأداء المؤسسي للجهاز الإداري

✍ خطط وموازنات البرامج والأداء

✍ نظم ومعايير تقييم الوظائف

✍ إصلاح وتطوير نظم وهياكل الأجور

✍ جائزة التميز الحكومي وتطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية

المحور الثالث: بناء وتنمية القدرات

يرنو هذا المحور إلى تطوير وتنمية قدرات ومهارات العاملين في الجهاز الإداري وكفاءتهم الوظيفية ورفع معدلات الأداء؛ بما يكفل تنمية ثقافة الخدمة المدنية ودورها في المجتمع وتحقيق أهدافها، وتدريب وتأهيل الكوادر الإدارية الشابة. ومن ثم، تظهر أهمية دراسة عدد من الموضوعات، منها:

✍ تخطيط وتطوير المسار الوظيفي للعاملين في الجهاز الإداري

✍ الجدارات والكفاءات الوظيفية للعاملين في الجهاز الإداري

✍ معايير اختيار وتعيين مساعدي ومعاوني الوزراء

✍ نظم ومعايير التعاقد مع الخبراء في الجهاز الإداري

✍ قياس وتقييم العائد على الاستثمار البشري

✍ إعداد وتأهيل القيادات النسائية

✍ إدارة وتنمية المواهب

✍ تنمية وتطوير ثقافة الخدمة المدنية

المحور الرابع: بناء وتكامل قواعد البيانات والمعلومات

إنطلاقاً من أهمية المعلومات الدقيقة والمحدثة باستمرار، وما تمثله المعلومة من أساس لاتخاذ القرار السليم، وتفعيلاً لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم 501 لسنة 2017م بشأن إنشاء

المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي، تقوم الوحدات الحكومية المختلفة ببناء واستكمال قواعد بياناتها تمهيدا لربط هذه القواعد وتكاملها، ونقترح هنا عدداً من الموضوعات للتسجيل فيها:

✍ بناء وتطوير الذاكرة المؤسسية الرقمية للأجهزة الحكومية

✍ بناء القدرات المؤسسية للأجهزة الحكومية للتحويل الرقمي

✍ التحويل الرقمي وميكنة التعاملات الحكومية

✍ التحويل الرقمي والرضا العام

✍ وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني

✍ إعداد وتطوير منصات تقديم الخدمات الحكومية

المحور الخامس: تحسين الخدمات العامة

يهدف هذا المحور إلى تحسين الأداء الحكومي في مجال الخدمات العامة ليصبح أكثر كفاءة

وفاعلية، وذلك من خلال تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات، وإتاحة الخدمات الحكومية

إلكترونياً. وهنا تبدو ملائمة البحث في عدة موضوعات، منها:

✍ الاتجاهات والأساليب الحديثة في تطوير وتقديم الخدمات العامة

✍ تقييم وتطوير أداء المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين

✍ تطوير منافذ تقديم الخدمات الحكومية

.. الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence من أهم التطورات الحديثة التي اضافت بعداً

جديداً لنظم الحاسبات، وذلك بتصميم برمجيات Software لديها القدرة على محاكاة السلوك الإنساني

والقيام بالمهام والأعمال التي تتطلب من الإنسان استخدام ذكائه في حالة قيامه بها. ولقد تنوعت

تطبيقات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة Artificial Intelligence & Expert Systems وتغلغت في

مختلف المجالات الإدارية والمالية والاقتصادية. ويمكن في هذا المجال اقتراح هذه الموضوعات:

✍ النظم المبنية على المعرفة الذكية Intelligent Knowledge Based Systems

✍ مستشاروا الخبرة Expert Advisors

✍ دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية.

✍ دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات

✍ الذكاء الاصطناعي والمزايا التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام

✍ دور النظم الخبيرة في دعم واتخاذ القرار

✍ تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب

... مدن المعرفة

يشهد العالم تزايداً ملحوظاً في إنشاء وتطوير مدن المعرفة والمدن الذكية، والتي تعتمد على الموارد المعرفية والفكرية أكثر من اعتمادها على الموارد المادية، ويسيطر عليها إنتاج وتصدير الخدمات والمنتجات المعرفية، وتسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولعل العناوين التالية تصلح للبحث والدراسة على مستوى الماجستير والدكتوراه:

✍ إدارة المدن الذكية

✍ إدارة المعرفة والمدن الذكية

✍ إدارة نظم ووسائل النقل الذكية

✍ إنترنت الأشياء Internet of Things

✍ الحوسبة السحابية Cloud Computing

✍ الدراسة التحليلية للبيانات الضخمة Big Data

.... جائحة كورونا

جاءت جائحة كورونا لتبرز درجة تأثر دول العالم ببعضها البعض ولتقلب موازين الدول وخططها في تنفيذ برامجها وسياساتها العامة، لكن لا يجب أن ينظر للجانب السلبي فقط للجائحة وإنما أيضاً إلى جانبها الإيجابي وما تمخض عنه من الحاجة إلى الابتكار. ومن ثم يقترح دراسة الموضوعات التالية:

• تأثير الجائحة على السياسات العامة الدولية / الوطنية

• التأثير على برامج الإصلاح الإداري

- التأثير على التنظيم الإداري فى المنظمات العامة
- التأثير على العمليات الإدارية فى المنظمات العامة
- التأثير على التحول الرقمي فى المنظمات العامة
- التأثير على إدارة الموارد البشرية فى المنظمات العامة
- التأثير على إدارة المشاريع القومية
- إدارة المنظمات العامة المختلفة لأزمة جائحة كورونا

****المشروعات القومية**

تهدف الدول من خلال تنفيذ المشروعات القومية إلى دفع عجلة التنمية وفقا لخطط استراتيجية موضوعة برشادة تسعى إلى تحقيق التنسيق والترابط فيما. وهي فى ذلك قد تحتاج إلى التعاون مع القطاع الخاص وغير الحكومي للتغلب على نقص المهارات والموارد والتأكد من تعميم الفائدة على جميع شرائح المجتمع دون الإضرار بحقوق ومصالح الأجيال المستقبلية. ومن ثم يقترح تناول بعض الموضوعات التالية:

- الاستدامة فى المشروعات القومية
- الشراكة فى المشروعات القومية
- الأبعاد الاجتماعية فى المشروعات القومية
- الترابط والتنسيق فى المشروعات القومية
- تمويل المشروعات القومية
- المشروعات القومية كفرص لتنمية القدرات

*****الجامعات الأهلية**

تشجع العديد من الدول ومنها مصر على إنشاء الجامعات الأهلية. وهي تلك التى الجامعات لا تتبع الجامعات الحكومية إلا أنها أيضا لا تتبع الجامعات الخاصة ولا تهدف إلى تحقيق الربح ومن هنا تبرز

أهمية دراسة بعض الموضوعات بصفة إسترشادية التالية :

- التكامل والتمييز بين الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة
- تمويل الجامعات الأهلية
- سياسات التوسع فى إنشاء الجامعات الأهلية
- دور الجامعات الأهلية فى دعم السياسات العامة (التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية...إله)
- دعم الميزة التنافسية للجامعات الأهلية
- التوأمة مع الجامعات الدولية
- المسؤولية المجتمعية للجامعات الأهلية

{2} الموضوعات المتخصصة

إلى جانب ما تقدم من مقترح المجالات المستحدثة وطرح مجموعة من العناوين على سبيل الأمثلة فى إطارها، تقدم هنا الجزء الثانى من المخرجات وهو عن الموضوعات المتخصصة سبق طرحه فى الخطط البحثية السابقة التى أعدها القسم لكنها مازالت تتمتع بالصلاحية، مضافاً إليها بطبيعة الحال- موضوعات جديدة تستحق النظر والتأمل والتفكير للاختيار منها:

(1) قضايا نظرية فى علم الإدارة العامة

- 1-1 حالة علم الإدارة العامة فى القرن الحادى والعشرين
- 2-1 الثورة المعرفية وفعالية الأداء الحكومى
- 3-1 أساليب التكيف الإدارى مع متطلبات العولمة
- 4-1 تحليل مفهوم الزمان والمكان فى الإدارة العامة
- 5-1 فكرة الصالح العام فى أداء المنظمات العامة
- 6-1 تنظيم ما بعد البيروقراطية
- 7-1 قيم المساءلة- الشفافية- التمكين ... فى التراث الحضارى العربى
- 8-1 التوسع فى دور الإدارة العامة من الحماية والخدمة إلى الحماية- والخدمة- وصون البيئة
- 9-1 العدالة والانصاف فى برامج الحكومة
- 10-1 مهارات الموظف العام فى ظل أعمال الشفافية فى أجهزة الإدارة العامة
- 11-1 تحليل دور المؤتمرات فى تطور الدراسة الإدارية فى مصر
- 12-1 الاختلافات فى الإدارة العامة: البعد الثقافى

13-1 دور العلاقات العامة في تنفيذ إستراتيجية المنظمات العامة في ظل العولمة

(2) الإدارة العامة المقارنة

1-2 حالة حقل الإدارة العامة المقارنة في القرن الحادى والعشرين

2-2 نماذج دراسة الإدارة العامة المقارنة

3-2 حقل الإدارة العامة المقارنة وتطوير علم الإدارة

4-2 الإدارة العامة في مناطق جغرافية (أوروبا – آسيا- أفريقيا.....)

5-2 المدخل البيئى فى دراسة الإدارة العامة المقارنة

6-2 تجارب الإصلاح الإدارى من منظور مقارن

(3) الإدارة العامة الدولية

1-3 معايير قياس فعالية أداء المنظمات الدولية مع التطبيق

2-3 الخدمة المدنية الدولية: الموظف الدولى- التعيين والحقوق والواجبات... الخ

3-3 البيروقراطية الدولية : الأبعاد والأسس- طبيعة العمل- القيادة التفاعل مع البيروقراطية الوطنية

4-3 بيئة عمل الخدمة المدنية الدولية: المتغيرات والمؤثرات

5-3 تنظيم وإدارة وتطوير الأمانة العامة للأمم المتحدة وجهود الإصلاح بشأنها

6-3 علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية مع التطبيق أو دراسة حالة

7-3 علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات غير الحكومية مع التطبيق أو دراسة حالة

8-3 إدارة الأمم المتحدة لشئون البيئة

9-3 تطوير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

10-3 دور الأمين العام لجامعة الدول العربية: الخلط بين الأمين العام والامانة العامة

11-3 أهم مشكلات التكامل الدولى والإقليمى

12-3 العامل الثقافى فى إدارة المنظمات الدولية العالمية والإقليمية

13-3 تنفيذ الإستراتيجيات الدولية

14-3 إدارة المؤتمرات الدولية

15-3 عملية التفاوض الدولى

(4) السياسات العامة

1-4 تأثير المؤسسات الدولية على استقلالية صنع السياسات العامة

2-4 المقارنة فى مجال السياسات العامة

3-4 حالة حقل السياسات العامة

4-4 الإشكاليات المرتبطة بدور الخبراء ومراكز الفكر في صنع السياسات العامة من منظور نقدي

5-4 تقييم السياسات العامة (التعليم العالي، البحث العلمي، التعليم ما قبل الجامعي، الطاقة، الاستثمار، مكافحة الفساد الإداري، السياسات الزراعية، سياسات مكافحة الفقر والمشروعات الصغيرة.

6-4 صنع وإتخاذ القرارات خاصة في مجال السياسات العامة

7-4 دور الإحصاءات والمعلومات في هذا المجال

8-4 السياسات العامة في الدساتير المصرية

9-4 مشاركة المواطن في إعداد وتنفيذ وتقويم السياسات العامة

10-4 التفاعل بين السياسات العامة والإدارة العامة

11-4 الرضاء العام كأحد مخرجات نظام السياسات العامة

12-4 التشكيلات الوزارية في مصر

13-4 تأثير مؤسسات التمويل الدولية في مجال صياغة السياسات العامة

14-4 دور الجامعات ومراكز البحوث الأكاديمية في المجال

15-4 أهمية بيان الحكومة وعرض الموازنة العامة

(5) التنظيم والسلوك التنظيمي

1-5 الإصلاحات المؤسسية للجهاز الإداري

2-5 إصلاح الهيكل الإداري للدولة ككل

3-5 إدارة التنوع في الأجهزة الحكومية

4-5 المنظمات الاقتراضية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

5-5 تأثير القيم الثقافية على الكفاءة الإدارية

6-5 التنظيم الإداري للمجالس النيابية، مع التطبيق على البرلمان المصري

7-5 العولمة وثقافة الشركات أو المؤسسات

8-5 الأخلاقيات والمسؤولية المجتمعية للمنظمات العامة

9-5 نظرية المنفعة الأخلاقية

10-5 الإدارة الذاتية للمنظمات

11-5 تحليل علاقة الالتزام والثقة والعدالة التنظيمية في المنظمات العامة

12-5 إدارة الذات ... تقييم طريقة الأداء

13-5 العودة التنافسية كأساس لتقييم الأداء

(6) الإدارة المحلية

- 1-6 أثر التوجه نحو مفاهيم اللامركزية في ترشيد التزامات الحكومة
- 2-6 القيم المجتمعية وتأثيرها على التوجه نحو اللامركزية في مصر
- 3-6 نمط النمو الحضري والتنمية المستدامة: دراسة مقارنة لبعض المحافظات
- 4-6 الشبكات الاجتماعية المحلية واللامركزية في مصر
- 5-6 تأهيل البيروقراطية للتحويل إلى اللامركزية مع التطبيق على مصر
- 6-6 أثر اللامركزية على تقديم الخدمات العامة
- 7-6 مداخل بناء القدرات المجتمعية كأحد متطلبات تحقيق الحوكمة المحلية في الخبرات الدولية مع دراسة الحالة المصرية
- 8-6 سياسات التنمية المحلية في مصر: دراسة مقارنة على مستوى المحافظات
- 9-6 تقييم برامج المعونات الدولية الموجهة للتنمية المحلية في مصر
- 10-6 دور الوحدات المحلية في المشاركة في البرامج والسياسات
- 11-6 آليات تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت بين الوحدات المحلية
- 12-6 أهمية التخطيط الاستراتيجي في التنمية المحلية، مع التطبيق على مصر
- 13-6 التعاقد الخارجي على خدمات الحكومة المحلية مع منظمات المجتمع المدني (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية)
- 14-6 العلاقات المركزية المحلية
- 15-6 اللامركزية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد مع التطبيق على مصر
- إدارة المدن الجديدة

(7) إدارة المشروعات العامة والمحلية

- 1-7 التخطيط للمشروعات العامة في مصر في ضوء الخبرات الدولية
- 2-7 التطوير وإدارة المشروعات العامة في مصر
- 3-7 إدارة المشروعات القومية
- 4-7 نماذج دولية في إدارة المشروعات العامة والمحلية

(8) إدارة الموارد البشرية

- 1-8 الاتجاهات الحديثة في تقييم أداء العاملين
- 2-8 أساليب تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية
- 3-8 مخزون المهارات وخرائط الإحلال التنظيمي

4-8 الاتجاهات الحديثة في التدريب

5-8 تقييم الوظائف العامة

6-8 قياس العائد على الاستثمار في رأس المال البشري

7-8 إصلاح منظومة الأجور والمرتبات في الدولة في ظل اعتبارات العدالة والكفاءة الوظيفية

(9) الإصلاح الإداري

1-9 الرقابة في الإدارة العامة

2-9 إصلاح منظومة المتابعة والتقييم في أجهزة الإدارة العامة (الرقابة على الإدارة العامة وتقييم دور

الإجهزة الرقابية)

3-9 إدارة خطط وبرامج التميز المؤسسى

4-9 تحسين جودة الخدمات باستخدام النماذج العلمية (بطاقات الأداء المتوازن، 6 سيجما وغيرها.

5-9 الإصلاح التشريعى للجهاز الإدارى للدولة

6-9 توظيف الإعلام لخدمة قضايا الإصلاح الإدارى

7-9 إدارة المؤسسات الحكومية من منظور القيمة

8-9 إعادة الهيكلة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية للدولة

(10) الإدارة المالية الحكومية

1-10 إدارة الإيرادات العامة والمحلية في الخبرات الدولية مع التطبيق على مصر

2-10 إدارة النفقات العامة والمحلية في الخبرات الدولية، مع التطبيق على مصر

3-10 إدارة الموازنات العامة والمحلية في الخبرات الدولية مع التطبيق على مصر

4-10 السياسات الاقتصادية ودور بنك الاستثمار الوطنى

5-10 موازنات البرامج والأداء

6-10 موازنات الفئات المهمشة (للنوع- للطفل.....)

(11) إدارة الوحدات المتخصصة

1-11 إدارة الفنادق والمنشآت السياحية

2-11 إدارة المؤسسات الإعلامية والصحفية

3-11 إدارة المتاحف والمنظمات الثقافية

4-11 إدارة المنشآت المتخصصة: المستشفيات – المطارات... الخ

(12) الأبعاد القانونية

1-12 دور جهاز الكسب غير المشروع في مواجهة الفساد الإدارى

- 12-2 تقييم دور البرلمان في الرقابة على أعمال الإدارة
12-3 دور هيئة الرقابة الإدارية في الرقابة على أعمال الإدارة
12-4 القوانين والتشريعات المساعدة في إدارة الأزمات
12-5 القوانين والتشريعات اللازمة لتفعيل الإصلاح الإداري
12-6 أثر التغير في الإطار الحاكم لعمل الجمعيات الأهلية في مصر على كفاءة أداء تلك الجمعيات

(13) مناهج البحث في الإدارة العامة

- 13-1 أساليب التحليل الكمي في الإدارة العامة
13-2 أساليب التحليل الكيفي في الإدارة العامة
13-3 مناهج البحث المستخدمة في الأطروحات والرسائل العلمية
13-4 تحليل خطاب الإدارة العامة على المستويات المتعددة (المستوى العالمي - مستوى الدولة - مستوى المنظمة) والتفاعل بينها من خلال إجراء خطاب discourse Analysis لبرامج الإصلاح الإداري

13-5 تحليل السرديات في الإدارة العامة Narratological Approach to Public Administration

{14} إدارة المنظمات غير الحكومية

- 14-1 دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية
14-2 دور المنظمات غير الحكومية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة
14-3 قياس أثر ومردود التدريب في المنظمات غير الحكومية
14-4 قضايا النوع الاجتماعي في المنظمات غير الحكومية
14-5 المنظمات غير الحكومية الدولية
14-6 دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية
14-7 التخطيط الإستراتيجي في المنظمات غير الحكومية
14-8 تقييم أداء المنظمات غير الحكومية
14-9 دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق معايير جودة الخدمات الحكومية
14-10 دور المنظمات غير الحكومية في الرقابة على الموازنات العامة والمحلية.

رابعاً: مهارة الكتابة

الكتابة البليغة هي مشكلة المشاكل بالنسبة لمعظم الباحثين أو لكثير منهم على الأقل فالعمل بجد وبذل الجهد والترجمة وجمع المادة العلمية وما إلى ذلك شيء، وعرض مخرجات كل هذا عن طريق الكتابة البليغة شيء آخر.

وإذا كانت الكتابة تعني تدوين لفكرة لكي تنتقل من عقل إلى آخر، فإن هذه الفكرة لا تصل إلا بالإدراك والاستيعاب من جانب القارئ، ومن هنا جاءت أهمية الكتابة البليغة بحيث أوضحت شرطاً أساسياً للباحث لكي يستطيع أن يعرض أفكاره وعناصر الموضوع الذي يبحث فيه والمنهجية التي يعتمد عليها والنتائج التي يستخلصها، وكل ذلك ينبغي أن يتم بطريقة سهلة مفهومة ومفيدة والإفما قيمة البحث.

والشائع أن الحديث عن تنمية مهارة الكتابة العلمية يثار بشأن متن الرسالة أو الأطروحة ذاتها لكن الواقع والخبرة والتحليل يؤكد جميعها حاجة باحثينا إلى تنمية مهارات الكتابة لديهم ليس بصدد المنتج النهائي وهو الرسالة أو الأطروحة فحسب، بل ومنذ البداية، فالصيغات الرصينة والجمل الواضحة والعبارات الجزلة مطلوبة وتنسحب كل على ورقة الفكرة العامة والخطة البحثية المقدمة للسيمنار .

إن على باحثينا وهم يسعون إلى تسجيل الرسائل والأطروحات العلمية بذل جهد أكبر في مجال الكتابة فلا بد من استكمال ما يسبقها بعرض سهل معبر رصين بليغ، يعين القارئ على الفهم السليم والإدراك الجيد والاستيعاب الصحيح لما يريد الباحث أن يقوله، والفائدة في نهاية الأمر ستعود أساساً على الباحث نفسه حيث تسهل عليه تنمية مهارة الكتابة الحصول على الموافقات والإجازات ومن ثم المضي قدماً في سبيل تحقيق غايته من الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه موفراً الوقت والجهد والنفقات وما شاكل ذلك، مما هو معروف ولا يحتاج إلى تفصيل لا يتسع هذا المقام له.

في هذا السياق نوجز بعض الأفكار والنصائح والإرشادات بشأن الكتابة البليغة:

- (1) لا بد من الالتزام التام بالسمات التي دعا إليها الكتاب مثل السهولة والوضوح، بيان المقصد الدقة، البعد عن التبسيط المخل أو الإطالة المملة...
- (2) يقول العرب فضل الكلام مذموم
- (3) عند أحد الحكماء اليونانيين " البلاغة هي وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة"
- (4) سأل معاوية بن أبي سفيان عمرو بن العاص ما أبلغ الناس؟ فقال أقلهم لفظاً وأسهلهم معنى وأحسنهم بديهة.

- (5) يقال أن البلاغة تكمن في ما فهمته العامة ورضيت به الخاصة.
- (6) لدى علماء الأزهر تتركز سمات وخطوات الكتابة البليغة في : التحقيق – التدقيق- التنميق وأخيرا الترفيق.
- (7) حدد الكاتب البريطاني الشهير "جورج أورويل" قواعد الكتابة الرصينة في الآتي:
- لا تستخدم أبداً مجازاً أو تشبيهاً اعتدت على رؤيته بأقلام الآخرين
 - لا تستعن بكلمات طويلة ممتدة طالما هناك كلمات قصيرة بديلة
 - كلما أمكن حذف كلمة إحذفها
 - لا تستخدم المبنى للمجهول طالما كان استخدام المبنى للمعلوم ممكناً
 - لا تستخدم عبارة أو كلمة أجنبية أو علمية أو صعبة الفهم ما دام لها بديل بسيط في اللغة اليومية الدارجة
- سئل الفيلسوف الصيني كونفوشيوس ذات مرة "ما هو أول شيء تفعله إذا أصبحت حاكماً للبلاد؟" فأجاب : أهدب اللغة وأعمل على تبسيط وتحديد معاني كلماتها" فقال له السائل: وما صلة اللغة بإدارة البلاد؟ فأجاب "إذا لم تكن اللغة بسيطة وكلماتها واضحة، فإن ما يقال لن يعبر تماماً عما يقصده القائل"

خامساً: ملاحظات لازمة

استكمالاً للنصائح والإرشادات السالفة وخصوصاً عن التفكير العلمي ومنهجية البحث العلمي وتنمية مهارة الكتابة، نقدم فيما يلي بعض الملاحظات التي نراها لازمة لاستيعاب الباحثين لها والاستجابة إليها وكلها تصب في نهاية الأمر في صالحهم :

(1) هذه الخطة البحثية تتضمن موضوعات مقترحة للتسجيل للماجستير والدكتوراه بصفة استرشادية تامة، حيث تطرح أهم الموضوعات التي يمكن للباحثين الاستفادة منها عند وضع تصوراتهم الأولية للمقترحات الخاصة بالموضوعات التي يرغبون في التسجيل فيها لكن الملاحظ ضعف الإقبال على الاختيار مما أتاحته الخطة البحثية السابقة بصفة عامة وهو أمر يثير الدهشة ويترك مسحة سلبية على توجهات الباحثين وعلامات استفهام حول اختياراتهم من خارجها.

(2) رغم تضمين الخطة البحثية السابقة مجالات عديدة لاختيار موضوع التسجيل فضلاً عن المصادر الأخرى مثل الدوريات العلمية، المؤتمرات، شبكة المعلومات، أعمال السيمينارات مقترحات السيدات والسادة أعضاء هيئة التدريس للطلاب والباحثين، فإن الملاحظ هو سيادة حالة من الاستسهال والتسرع في اختيار الموضوعات وتجاهل أن ضابطا الاختيار الأساسيان هما سد الفجوة الأكاديمية والاستجابة للاحتياج المجتمعي.

(3) ضرورة الاهتمام والتركيز فيما يتعلق بعنوان المقترح فلا بد أن يظهر فيه التحديد الدقيق الهدف من إعداد الرسالة أو الأطروحة، الاختصار، البساطة والوضوح، المباشرة، إثارة الاهتمام، وما إلى ذلك من مواصفات العنوان الرصين.

(4) لا بد من وعيكم كباحثين وإدراككم السليم بأن المطروح في الخطة البحثية هو أقرب للمجالات، المناطق، أمثلة، وعليكم استيفاء شروط العنوان السالف ذكرها تَوْأً وخصوصاً اثارته لمشكلة بحثية أو لعلاقة بين متغيرين وما إلى ذلك.

(5) من التقارير السابقة التي أعدها الزملاء بالقسم عن حالة التسجيل لرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه تبين الترتيب التالي لحالة الإقبال على التسجيل:

- الإصلاح الإداري
- السياسات العامة
- التنظيم الإداري
- إدارة الموارد البشرية
- إدارة المنظمات غير الحكومية

ومن ثم عليكم التفكير في المجالات الأخرى المتاحة، دون حجر – بطبيعة الحال- على اختيار موضوعات في المجالات المذكورة، لكن بالجديد الذى يمكن أن تقبله لجنة السيمانر بعيداً عن التكرار والتشابه والتقليد.

(6) نشجع على تجسيد صفة البيئية التى يتسم بها حقل الإدارة العامة، باختيار موضوعات مشتركة مع تخصصات أخرى خاصة مع إجازة اللائحة للطالب اختيار مقررات خارج التخصص الدقيق، مما يعزز الشراكة مع أقسام هذه التخصصات، لكن كما نقول دوماً تبقى النغمة السائدة فى المعزوفة (الرسالة والأطروحة) هى نغمة الإدارة العامة ويظل اللون الغالب فى اللوحة (الرسالة أو الأطروحة) لون الإدارة العامة.

(7) نوجه للإفادة من علم الاجتماع وتطوراته، وكذلك البحث الإحصائى والتحليل الكمي، إدارة الأعمال، القانون، تعزيزاً لفكرة التكامل العلمى المنهجى.

(8) نشير بالانفتاح على دراسة التجارب الدولية والظروف البيئية فتطوير حقل الإدارة العامة يحتاج إلى مزيد من الدراسات المقارنة ودراسات الحالة، فضلاً عن أعمال المدخل البيئى أو الإيكولوجى.

(9) تعزيز الدراسات الرامية إلى إدراك الواقع وتحليل مشكلاته وتقديم الحلول العملية للمشكلات الإدارية التى تواجه أجهزة الإدارة العامة فى البيئتين المصرية والعربية.

(10) نختم هنا بإبراز بعض الملاحظات العامة على أداء المتقدمين للتسجيل لرسائل الماجستير أطروحات الدكتوراه التى وردت بأحد التقارير التى قدمت للقسم من قبل الزملاء أعضاء هيئة التدريس، والذى سعى إلى رصد واقع الحال وتفسيره فى ذلك السياق:

- المقدمة غير المنضبطة (ضابط الإيجاز، طول غير مبرر، انبتات الصلة المباشرة بالموضوع)
- المشكلة البحثية والتساؤلات (ركافة الصياغة، غياب التساؤل الذى يحمل إشكالية)
- عنصراً "الأهمية والأهداف" (مجرد استيفاء "إنشائية الأهمية، استنساخية الأهداف")
- الإطار المفاهيمى والإطار النظرى (خلط وارتباك)
- عرض الدراسات السابقة (تحسن نسبى فى طريقة العرض وظهور أكبر لطريقة الفك والتركيب التفاعلية/ ضعف نسبى فى التصنيف، مجرد استيفاء لخانة مناطق الاستفادة، ونقاط الإضافة.
- ضعف الانضباط المنهجى (المنهج الوصفى التحليلى نموذجاً، عدم الانعكاس فى التقسيم..)
- نقص الاعتناء بالتطبيق المختار (دقة الاختيار/ استكمال للصورة)
- المراجع الأولية (الكم دون الكيف "الكتب المرجعية / الكتب الدراسية"، سوء التوثيق)
- مهارات العرض والتقديم (ضياح الجهد)

... الختام

كلمة أ.د. ممدوح إسماعيل في إطار الخطة البحثية لقسم الإدارة العامة

للفترة من 2020-2021/2023-2024م

يتطلب الارتقاء بالبحث العلمي لأي قسم علمي إرساء خطة بحثية واضحة وواقعية له، تتسج وفق أسس علمية رصينة ، تتغيا هدفاً مزدوجاً؛ أولهما سد الفجوة الأكاديمية، وملء الفراغ المعرفي، وثانيهما دعم صناعة القرار، وخدمة المجتمع بحسب الحالة.

والخطة البحثية بصفة عامة هي الإطار المنظم لأنشطة البحث العلمي، يتم تضمينها الموضوعات البحثية المطلوب تغطيتها، بمحاورها الرئيسية والفرعية، وزمن التنفيذ، والأهداف والمخرجات والعوائد المتوقعة، ومؤشرات النجاح. ويشمل هذا الإطار أيضاً سياسة القسم العلمي لتحقيق تلك الأهداف المتغية من خلال تدشين القواعد الاسترشادية لمسار العمل على مدار سنوات الخطة.

وقد انطلقت الخطة البحثية لقسم الإدارة العامة للفترة من 2020-2021/2023-2024م من تحليل دقيق للموقف، برسم ثلاث دوائر متقاطعة: أولاهها دائرة (التوقف)، وتضم الموضوعات التي يكتفى فيها - ولو إلى حين - بالإسهامات التي قدمت في إطارها، وهذا التوقف قد يكون لأسباب أكاديمية أو عملية بطبيعة الحال. والدائرة الثانية هي دائرة (الإضافة)، وفيها مساحة للعمل والإسهام على ما قدم من منجزات، سواء كان ذلك بظهور اتجاهات حديثة في الحقل، أو لأي مستجدات أخرى، وبطبيعة الحال فإن مضمون هذه الإضافة قد يكون في الموضوع، كما قد يكون في المنهج، كما قد يكون في غيرهما. أما الدائرة الثالثة والأخيرة فهي دائرة (السبق)، وتطرح فيها موضوعات تتسم بالجدة، ولم تحظ باهتمام بحثي سابق، سواء كان ذلك بعزوف بحثي مقصود، أو كان ذلك لطبيعة حال مفروض.

وبصفة عامة، تتعدد أوجه الإسهام في دوائر البحث المتضمنة في الخطة، بحيث تحقق مقصداً أو أكثر من مقاصد التأليف المعروفة سواء منها: تعيين مبهم، أو تبين خطأ، أو اختراع معدوم، أو ترتيب مختلط، أو جمع متفرق، أو تهذيب مطول، أو تكميل ناقص. وهو ما عبر عنها بدقة نظم لافت بقوله:

ألا فاعلمن أن التأليف سبعة ... لكل لبيب في النصيحة خالص
فشرح لإغلاق وتصحيح مخطئ ... وإبداع خبر مقدم غير ناكص
وترتيب منشور وجمع مفرق وتقصير تطويل وتتميم ناقص
وختاماً، شكر ورجاء لازمان:

أما الشكر، فللجنة إعداد الخطة، برئاسة أ.د. عطية حسين أفندي، وعضوية كل من: أ.م.د. خالد بركات، وأ.م.د. إيمان كرم؛ حيث جمعت اللجنة في عملها بجدارة بين روح الهاوي المتطوع، وروح المحترف المتمكن؛ لنسج خطة بحثية متكاملة، تكون مرشداً للباحثين في السنوات الثلاث القادمة. وأما الرجاء، فمن الباحثين وهم المستهدفون الرئيسون من هذه الخطة، بالألا يألوا جهداً في الاستجابة لمفرداتها، من أجل سد الفجوة، وملء الفراغ؛ وبما يحقق ارتقاء للعملية البحثية لقسمنا الراقى: قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

والله من وراء القصد، وعلى الله قصد السبيل.

رئيس قسم الإدارة العامة
أ.د. ممدوح إسماعيل